بورصة عمان	
المؤشر	2412.67
نسبة التغيير	% 0.86 ▼
حجم التداول/مليون دينار	3,604
عدد العقود	2,127
شركات مستقرة	35
شركات ارتفعت	13
شركات انخفضت	47

البورصة العالمية	
المؤشر	السعر
السعودية	% 0.14 ▼
دبي	% 2.27 ▼
مصر	% 1.74 ▲
الدوحة	% 0.06 ▲
نيكاي	% 0.61 ▼

اسعار العملات ❮ دولار			
العملة	السعر	العملة	السعر
اليورو	1.05 ▼	دينار بحريني	2.601 ◄
الجنيه الإسترليني	1.21 ▼	درهم إماراتي	0.272 ◄
دولار - ين	149 ▼	ريال قطري	0.274 ◄
فرنك سويسري	1.10 ▼	ريال سعودي	0.266 ◄
جنية مصري	0.178 ◄	دينار اردني	1.412 ◄
دينار كويتي	3.386 ◄	دولار/ليرة لبناني	1490 ◄

اسعار النفط و المعادن	
برنت	$ 90.80 ▲
ذهب	$ 1.932 ▲
فضة	$ 22.89 ▲

1.45 مليار دينار مساعدات خلال 8 أشهر

عبد الرحمن الخوالدة
Abdalrhman@alghad.jo

عمان- أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أن إجمالي قيمة المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة الملتزم بها للأردن والموقعة خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) حتى نهاية آب (أغسطس) 2023، بلغ 1.456 مليار دينار.

وبينت الوزارة، أن هذه المساعدات تشمل المنح الاعتيادية والقروض الميسرة والمنح الإضافية لدعم خطة الاستجابة للأزمة السورية.

وأشارت الوزارة، في تقرير لها نشر عبر الموقع الالكتروني للوزارة، إلى أن قيمة المنح الاعتيادية من إجمالي قيمة المساعدات، بلغت نحو 470 مليون دينار؛ إذ تم تخصيص هذه المنح للمشاريع التنموية في قطاعات المياه والصرف الصحي والتنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، إضافة إلى تحديث القطاع العام والعدل والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتشغيل والتدريب المهني وسبل العيش والنوع الاجتماعي، إلى جانب الزراعة والأمن الغذائي والبيئة وبناء القدرات، فضلا عن ريادة الأعمال والشراكة مع القطاع الخاص كدعم قطاعي من خلال الموازنة لمشاريع تنفذ من خلال وزارة المالية والوزارات والمؤسسات المعنية.

أما في ما يتعلق بحجم القروض الميسرة من إجمالي قيمة هذه المساعدات، فقد بلغ 721 مليون دينار، وتم تخصيصها، بحسب التقرير، لمشاريع تنموية في قطاعات المياه والصرف الصحي والتعليم والتنمية الاقتصادية والطاقة والدعم القطاعي من خلال الموازنة لمشاريع تنفذ من خلال وزارة المالية والوزارات والمؤسسات المعنية.

وأكد التقرير أن حجم المنح الموجهة لدعم خطة الاستجابة للأزمة السورية بلغ حوالي نحو 265 مليون دينار، وتوزعت هذه المنح على مكونات الخطة وبواقع 64.6 مليون دينار لدعم مشاريع خدمية في المجتمعات المستضيفة و200 مليون دينار لدعم اللاجئين السوريين، وتمثل هذه النسبة حوالي 16.4٪ من حجم التمويل المطلوب لدعم خطة الاستجابة للأزمة السورية والبالغ 1.56 مليار دينار للعام الحالي.

وعن أبرز القطاعات التي استفادت من المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة، بين التقرير أنه تم توزيعها على النحو الآتي: قطاع دعم الموازنة العامة خصص له ما نسبته 33.4 ٪ من إجمالي هذه المساعدات، وتلاه قطاع المياه والصرف الصحي الذي خصص له ما يناهز 27 ٪ من إجمالي المساعدات، أما قطاع الطاقة فخصص له ما نسبته 14.9 ٪، وبلغت نسبة المساعدات التي خصصت لقطاع التعليم من إجمالي المنح والقروض الميسرة نحو 8 ٪.

وبحسب التقرير، فقد ناهزت حصة قطاع التنمية الاقتصادية من هذه المساعدات 5.6٪، أما نسبة قطاع الصحة من هذه المنح والقروض الميسرة فبلغت ما نسبته 3.3 ٪.

33.4% من إجمالي الدعم خصص للموازنة العامة

فيما توزعت بقية النسب والبالغة 3.1 ٪ على القطاعات الأخرى (التشغيل والتدريب المهني وسبل العيش والنوع الاجتماعي والزراعة والأمن الغذائي وتحديث القطاع العام والبيئة وبناء القدرات وقطاع الشباب والرياضة)

القروض لدعم الموازنة، فيما خصصت باقي المساعدات لدعم القطاعات المختلفة خارج الموازنة.

وأوضح التقرير أن الجهات المانحة والممولة لهذه المساعدات ضمت كلا من اليابان، كندا، أستراليا، الدنمارك، ايرلندا، الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى مؤسسات تمويلية ومانحة عدة كالبنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية والوكالة الأميركية للتنمية وغيرها.

ويشار إلى أن المساعدات الملتزم بها هي التي تم توقيع اتفاقياتها مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، ويتم تحويلها عادة على شكل دفعات للموازنة وللمشاريع ذات الأولوية خلال فترة التنفيذ ووفقا لتقدم سير العمل وخطط التدفقات النقدية، وبإشراف الوزارات القطاعية المعنية، كما يخضع تنفيذ هذه الاتفاقيات عادة لآليات الرقابة والتدقيق الحكومية، وتلك التي تتبعها الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية.

الخرابشة: إستراتيجية الهيدروجين الأخضر جاهزة وإطلاقها قريبا

رهام زيدان
Reham.zedan@alghad.jo

عمان- قال وزير الطاقة والثروة المعدنية د.صالح الخرابشة إن استراتيجية الهيدروجين الاخضر في الاردن جاهزة وسيتم اطلاقها قريبا.

واضاف الخرابشة أمس، عقب توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الأردن للأمونيا الخضراء، إن "هذه الاستراتيجية ستلبي تطلعاتنا في تطوير الطاقة المتجددة، بناء على النجاحات التي حققها الأردن في نسب مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي وتوليد الكهرباء في الأردن.

ووقع الخرابشة أمس مذكرة تفاهم مع شركة الأردن للأمونيا الخضراء (Jordan Green Ammonia LLC)، لإعداد دراسات الجدوى بهدف تطوير مشاريع الهيدروجين الاخضر في الأردن، ووقعها عن الشركة رئيسها التنفيذي الدكتور وائل سليمان.

وعن تفاصيل مذكرة التفاهم، قال الخرابشة ان المذكرة هي الثالثة من نوعها وقعتها الوزارة في مجال انتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، وتحدد الإطار العام للتعاون لغايات تسهيل وتمكين الشركة من عمل دراسة جدوى أولية لإنشاء مشروع جديد للهيدروجين الأخضر، ولمدة عام واحد، مشيرا إلى انه بعد الانتهاء من الدراسات الاولية للشركة وفي ضوء النتائج ستدخل الوزارة معها في اتفاقية إطارية وصولا الى الاتفاقية الاستثمارية النهائية للمشروع.

واعتبر الخرابشة أن المذكرة تأتي ضمن أولويات الوزارة وتعتبر خطوة ايجابية استجابة للتوجيهات الملكية السامية لتعزيز الشراكات الخضراء وجعل الأردن مركزا إقليميا للتنمية الخضراء، وفي ضوء أولويات رؤية التحديث الاقتصادي (2020-2030) ومن ضمنها الاستثمار في مشاريع انتاج الهيدروجين الأخضر في الأردن، مشيرا إلى أن 12 شركة أبدت اهتمامها بتوقيع اتفاقيات مع الوزارة في مجال انتاج الهيدروجين الاخضر في الأردن.

وأكد على الشراكة المتوازنة بين الوزارة والشركات الراغبة بالاستثمار في الهيدروجين الأخضر باعتباره الخيار المستقبلي والوقود الذي سيساعدنا في تحقيق أمن التزود بالطاقة والحفاظ على البيئة وتحقيق التزامات الاردن المتعلقة بالتغير المناخي.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للشركة الدكتور وائل سليمان إن موقع الأردن على الحزام الشمسي وتوفر الطاقة الشمسية بشكل كبير يعتبر ميزة، لافتا الى ضرورة تفعيل الشراكات بين شركات القطاع الخاص والحكومة للبدء بالاستثمار في انتاج الهيدروجين الاخضر.

وشركة الأردن للأمونيا الخضراء (Jordan Green Ammonia LLC) هي شركة محلية مملوكة من قبل الشركتين العالميتين شركة(7Fidelity) الاماراتية وشركة (Hynfra) البولندية.

ووافق مجلس الوزراء في وقت سابق من العام الحالي على تشكيل لجنة وطنية للهيدروجين الأخضر، برئاسة وزير الطاقة والثروة المعدنية تتضمن مهامها متابعة إعداد الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، ومتابعة إعداد التشريعات والدراسات الناظمة له، وتقييم الفرص الاستثمارية في هذا المجال وإقرار الإجراءات المتعلقة بها.

وتركز الاستراتيجية المحدثة التي تعمل الوزارة على إنهائها مع نهاية العام المقبل على قطاعات جديدة مثل مشاريع تخزين الطاقة وزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء ودراسة دخول الهيدروجين في إنتاج الكهرباء، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار تحقيق مضامين رؤية التحديث الاقتصادي المتعلقة بقطاع الطاقة.

جانب من توقيع مذكرة التفاهم - (من المصدر)

مؤشر البورصة ينخفض 0.86%

عمان - الغد - انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم لإغلاق أمس إلى 2412.67 نقطة، بانخفاض نسبته 0.86 ٪.

وبلغ حجم التداول الإجمالي 3.6 مليون دينار وعدد الأسهم المتداولة 3.5 مليون سهم، نفذت من خلال 2.127 عقداً.

وبمقارنة أسعار الإغلاق للشركات المتداولة والبالغ عددها 95 شركة مع إغلاقاتها السابقة، فقد أظهرت 13 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، و47 شركة أظهرت انخفاضاً في أسعار أسهمها.

أما على المستوى القطاعي، فقد انخفض الرقم القياسي لقطاع الصناعة بنسبة 1.14 ٪، وانخفض الرقم القياسي لقطاع الخدمات بنسبة 0.86 ٪، وانخفض الرقم القياسي للقطاع المالي بنسبة 0.60 ٪.

أما بالنسبة للقطاعات الفرعية، فقد ارتفع الرقم القياسي لقطاع الخدمات التجارية، الخدمات المالية المتنوعة، الصناعات الهندسية والانشائية، الخدمات التعليمية، العقارات، التأمين 1.88 ٪، 0.62 ٪، 0.54 ٪، 0.10 ٪، 0.09٪، 0.03 ٪ على التوالي. في حين انخفض الرقم القياسي لقطاع الصناعات الكهربائية، الصناعات الكيماوية، النقل، الطاقة والمنافع، الصناعات الاستخراجية والتعدينية، الأدوية والصناعات الطبية، الفنادق والسياحة، التكنولوجيا والإتصالات، البنوك، الأغذية والمشروبات 2.34٪، 2.28 ٪، 2.07٪، 1.37 ٪، 1.26 ٪، 1.25 ٪، 0.99 ٪، 0.98 ٪، 0.73٪ ، 0.24 ٪ على التوالي.

إستراتيجيات رقمنة الاقتصاد الأردني

د. حمزة العكاليك

عمان- يتمتع الأردن بالقدرة على أن يصبح اقتصاداً رقمياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث إن البلاد تتمتع بغالبية من الشباب والمتعلمين، وقطاع تكنولوجي متنام، وحكومة داعمة لهذا التحول. ومع ذلك، هناك عدًد من السياسات الإستراتيجية التي يجب تنفيذها من أجل تحويل الأردن إلى اقتصاد رقمي متكامل. إحدى السياسات الرئيسية هي الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

ويشمل ذلك توسيع نطاق الوصول إلى النطاق الانترنت العريض، وتطوير شبكات الجيل الخامس، والاستثمار في مراكز البيانات؛ حيث ستمكن البنية التحتية الرقمية القوية الشركات والأفراد من المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي. وبالتالي، يمكن للحكومة الأردنية أن تتعاون مع شركات خاصة لتوسيع نطاق الوصول إلى النطاق العريض وتطوير شبكات الجيل الخامس. ويمكن للحكومة أيضا الاستثمار في بناء مراكز البيانات. والسياسة الرئيسية الأخرى هي دعم نمو قطاع التكنولوجيا، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال توفير الإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز لشركات التكنولوجيا، والاستثمار في التعليم التكنولوجي، وخلق بيئة تنظيمية داعمة. ومن شأن قطاع التكنولوجيا القوي أن يدفع الابتكار ويخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الرقمي.

ويتعين على الحكومة أيضا أن تلعب دورا رائدا في رقمنة القطاع العام. ويشمل ذلك تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية، ورقمنة السجلات العامة، واستخدام البيانات لتحسين السياسة العامة. سيكون القطاع العام الرقمي أكثر كفاءة وفاعلية، وسيسهل على الشركات والأفراد التفاعل مع الحكومة. فعلى الرغم من الإجراءات المتخذة في هذا المجال، إلا أنها ليست بالسرعة المطلوبة ولا تنافس التحول الجاري في الدول المحيطة. علاوة على ذلك، تحتاج الحكومة إلى الاستثمار في محو الأمية الرقمية وتنمية المهارات. وسيضمن ذلك أن تتمتع القوى العاملة الأردنية بالمهارات اللازمة للنجاح في الاقتصاد الرقمي. ويمكن للحكومة توفير التدريب على محو الأمية الرقمية للمواطنين من جميع الأعمار، ويمكنها دعم تطوير برامج المهارات الرقمية في المدارس والجامعات.

إضافة إلى السياسات المذكورة أعلاه، يجب على الحكومة الأردنية أيضا النظر في الاستراتيجيات التي تشجع ريادة الأعمال؛ فالحكومة يمكنها خلق بيئة مواتية للشركات الناشئة ورواد الأعمال. ويمكن القيام بذلك من خلال توفير الإعفاءات الضريبية، والوصول إلى رأس المال، وبرامج الإرشاد. كذلك، تحتاج السلطة الأردنية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي؛ فعلى الرغم من سعي الحكومة الى جذب الاستثمار الأجنبي في قطاع التكنولوجيا من خلال تقديم معدلات ضريبية تنافسية، وبيئة تنظيمية مبسطة، والوصول إلى القوى العاملة الماهرة، إلا أنه يجب تقليل الإجراءات البيروقراطية لتسهيل عملية الاستثمار. ومن المهم أيضا دعم البحث والتطوير؛ إذ يمكن للحكومة أن تدعم البحث والتطوير في مجال التقنيات الرقمية. وسيساعد ذلك على تحفيز الابتكار وإنشاء أعمال ووظائف جديدة.

ولذلك، تستطيع وزارة الاقتصاد الرقمي تطوير وتنفيذ استراتيجية رقمية وطنية تحدد رؤية الحكومة للاقتصاد الرقمي وتحدد الأولويات والمبادرات الرئيسية التي يجب تنفيذها لتحقيق هذه الرؤية. كما يمكن لوزارة الاقتصاد الرقمي أن تستثمر في توسيع نطاق الوصول إلى نطاق الانترنت العريض، وتطوير شبكات الجيل الخامس، والاستثمار في مراكز البيانات؛ حيث تعد البنية التحتية الرقمية القوية ضرورية لتطوير الاقتصاد الرقمي. علاوة على ذلك، تستطيع الوزارة دعم نمو قطاع التكنولوجيا من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز أخرى لشركات التكنولوجيا، والاستثمار في التعليم التكنولوجي، وخلق بيئة تنظيمية داعمة، فقطاع التكنولوجيا القوي يعد أمرا حيويا للابتكار وخلق فرص العمل في الاقتصاد الرقمي. إضافة إلى ذلك، يمكن لوزارة الاقتصاد الرقمي تعزيز ثقافة الابتكار من خلال دعم الشركات الناشئة ورجال الأعمال والبحث والتطوير. إن ثقافة الابتكار ضرورية للأردن ليصبح مركزاً للابتكار في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، ومن أجل تحويل الاقتصاد الأردني إلى اقتصاد رقمي، هناك حاجة إلى عدد من التشريعات. وتشمل هذه: أولاً، تشريعات حماية البيانات والخصوصية؛ حيث إن من شأن هذا التشريع حماية خصوصية بيانات الأفراد وضمان استخدامها بطريقة مسؤولة وأخلاقية. ثانياً، تشريعات الأمن السيبراني، التي من شأنها حماية الأردن من الهجمات السيبرانية وتعزيز الاستخدام الآمن للتقنيات الرقمية. ثالثا، تشريعات التجارة الإلكترونية، التي من شأنها تسهيل تطوير قطاع التجارة الإلكترونية في الأردن. رابعا، تشريعات المدفوعات الرقمية، ومن شأن هذا التشريع أن يعزز استخدام المدفوعات الرقمية في الأردن ويسهل على الشركات والمستهلكين المشاركة في الاقتصاد الرقمي. خامساً، تشريعات المدفوعات الرقمية؛ حيث يمكن للأردن أن يتبنى قانون المدفوعات الرقمية الذي يعزز استخدام المدفوعات الرقمية، والذي يمكن أن يوفر حوافز للشركات لقبول المدفوعات الرقمية. ويمكن للقانون أيضا أن يعزز تطوير حلول الدفع الرقمية الجديدة. سادسا، كذلك يمكن للأردن تحديث قوانين الملكية الفكرية لديه لحماية حقوق الملكية الفكرية للمبتكرين والمبدعين. وينبغي تحديث القوانين لتعكس أحدث التطورات التكنولوجية، ويجب أيضا إنفاذ القوانين بشكل فعال. إضافة إلى التشريعات المذكورة أعلاه، قد يحتاج الأردن إلى تحديث قوانين العمل الخاصة به لمواجهة التحديات والفرص التي يوفرها اقتصاد الوظائف المؤقتة.

ونتيجة لذلك، فإن تحويل الاقتصاد الأردني إلى اقتصاد رقمي من شأنه أن يوفر عدداً من الفوائد، بما في ذلك، زيادة النمو الاقتصادي؛ حيث يعد الاقتصاد الرقمي أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد العالمي. ويمكن للأردن أن يستفيد من هذا النمو من خلال تحويل اقتصاده إلى اقتصاد رقمي. كما أن الاقتصاد الرقمي يخلق فرص عمل جديدة في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والتسويق الرقمي. علاوة على ذلك، يمكن للتقنيات الرقمية أن تساعد الشركات على تحسين إنتاجيتها وكفاءتها. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض التكاليف وزيادة الأرباح للشركات الأردنية. ومرة أخرى، يشكل الاقتصاد الرقمي أرضا خصبة للابتكار؛ حيث يمكن للأردن أن يصبح بلداً أكثر ابتكاراً من خلال تحويل اقتصاده إلى اقتصاد رقمي. ومن ثم، يمكن للاقتصاد الرقمي أن يحسن نوعية حياة المواطنين بطرق عدة. فعلى سبيل المثال، يمكن للتقنيات الرقمية أن تسهل الوصول إلى الخدمات الحكومية والتعليم والرعاية الصحية.

وبالمثل، فإن الاقتصاد الرقمي ذو أهمية متزايدة للاقتصاد العالمي؛ حيث يحتاج الأردن إلى تحويل اقتصاده إلى اقتصاد رقمي ليظل قادرا على المنافسة في السوق العالمية. في الواقع، سيجذب الاقتصاد الرقمي الاستثمار الأجنبي؛ إذ من المرجح أن يستثمر المستثمرون الأجانب في البلدان ذات الاقتصادات الرقمية القوية. وفي المقابل، يمكن للاقتصاد الرقمي أن يساعد على الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال خلق فرص عمل وفرص جديدة لجميع المواطنين.

من خلال سن أو تعديل التشريعات المذكورة، يستطيع الأردن خلق بيئة قانونية تساعد على تطوير الاقتصاد الرقمي. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن تطوير الاقتصاد الرقمي لا يقتصر فقط على التشريعات وإنما يتطلب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والتعليم، وتنمية المهارات. وبشكل عام، فإن تحويل الاقتصاد الأردني إلى اقتصاد رقمي من شأنه أن يوفر عددا من الفوائد المهمة للحكومة والشركات والأفراد ولكل دور يلعبه في تحقيق هذا التحول. وبالتالي، فإن فوائد الاقتصاد الرقمي واضحة، والأردن لديه القدرة على أن يصبح اقتصاداً رقمياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

موجز اقتصادي

تباطؤ معدل التضخم في السعودية

دبي - أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، أمس، أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) في المملكة بلغ 1.7 ٪ خلال شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، مقارنة بالشهر المماثل من العام 2022، وهو أقل من الشهر السابق آب (أغسطس) 2023 على أساس سنوي حيث كان 2 ٪.

وتباطأ معدل التضخم للشهر الرابع على التوالي، مسجلا أبطأ وتيرة في 19 شهراً شباط (فبراير) 2022.

وواصلت نسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك التراجع في أيلول (سبتمبر) الماضي، للشهر الرابع على التوالي من 2.8٪ في أيار (مايو) الماضي إلى 2.7 ٪، وفي حزيران (يونيو) و2.3 ٪ في تموز (يوليو) و2 ٪ في آب (أغسطس).

وبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 109.72 نقطة في أيلول (سبتمبر) الماضي، مقابل 107.9 نقطة في أيلول (سبتمبر) 2022، و109.71 نقطة في آب (أغسطس) 2023.

وأشارت الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أساس سنوي، جاء نتيجة ارتفاع أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 8.1 ٪ وأسعار المطاعم والفنادق بنسبة 2.5 ٪.

وارتفعت الإيجارات الفعلية للمساكن في المملكة بنسبة 9.8٪ في شهر أيلول (سبتمبر) 2023، وتأثرت بالزيادة في أسعار إيجارات الشقق بنسبة 19.8 ٪ وكان لارتفاع هذه المجموعة تأثيرا كبيرا في ارتفاع التضخم السنوي في شهر أيلول (سبتمبر) 2023، نظراً لوزنها الكبير في المؤشر والذي يبلغ 21 ٪، وكذلك ارتفعت أسعار المطاعم والفنادق بنسبة 2.5 ٪ متأثرة بارتفاع أسعار خدمات تقديم الطعام بنسبة 2.1٪ وكما سجل قسم التعليم ارتفاعا بنسبة 1.8 ٪ متأثراً بارتفاع أسعار التعليم العالي بنسبة 5.5 ٪.-(رويترز)

ارتفاع جماعي لمؤشرات بورصة مصر

القاهرة - استهلت البورصة المصرية، تعاملات بداية جلسات الأسبوع الحالي على ارتفاع جماعي للمؤشرات، وسط توقعات بخفض قريب في سعر الجنيه المصري ما أدى لارتفاع عمليات التحوط واللجوء لسوق الأسهم والذهب.

وخلال التعاملات الصباحية، قفز رأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة بنسبة 2.5 ٪ لتسجل الأسهم مكاسب بقيمة 34 مليار جنيه، وذلك بعدما صعد رأس المال السوقي من مستوى 1352 مليار جنيه في إغلاق تعاملات الأسبوع الماضي إلى نحو 1386 مليار جنيه حتى منتصف تعاملات جلسة أمس.

وقال وزير المالية المصري محمد معيط: "إن صندوق النقد سيعلن موعد المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري نهاية تشرين الأول (أكتوبر) الحالي.

وأضاف معيط، أن بلاده أكدت لصندوق النقد التزامها بتطبيق سياسة سعر صرف مرن.

ولدى مصر فجوة تمويلية في العام المالي الحالي تصل إلى 8 مليارات دولار، وفقا لوزير المالية محمد معيط.

وارتفع المؤشر الرئيسي "إيجي إكس 30" بنسبة 2.29 ٪ ليصل إلى مستوى 20460 نقطة. كما صعد مؤشر "إيجي إكس 30 محدد الأوزان" بنسبة 1.17 ٪ ليصل إلى مستوى 24386 نقطة، وقفز مؤشر "إيجي إكس 30 للعائد الكلي" بنسبة 1.01 ٪ ليصل إلى مستوى 8457 نقطة.

كما ارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة "إيجي إكس 70 متساوي الأوزان" بنسبة 0.32 ٪ ليصل إلى مستوى 3718 نقطة، وصعد المؤشر الأوسع نطاقا "إيجي إكس 100 متساوي الأوزان"، بنسبة 0.61 ٪ ليصل إلى مستوى 5585 نقطة. -(رويترز)

عُمان تستثمر 30 مليار دولار في صناعة الهيدروجين الأخضر

دبي - تستثمر سلطنة عُمان في اقتصاد الهيدروجين بقيمة تفوق 30 مليار دولار أميركي، وتسعى إلى أن تكون واحدة من أكبر المنتجين على مستوى العالم بحلول العام 2030.

وأوضح وزير الطاقة والمعادن سالم بن ناصر العوفي، أن السلطنة تبذل جهودا حثيثة للوصول إلى تحقيق الحياد الصفري بحلول العام 2050 من خلال خطة وطنية معلنة، ولتحقيق التنمية المستدامة، وترتكز هذه الخطة على أهمية النمو المتسارع للطاقة النظيفة والدفع بالمشاريع الخضراء والهيدروجين الأخضر، مع الزيادة المطردة للمساحات الخضراء والعناية بالمحميات الطبيعية.

وقال العوفي: "إن قطاع الطاقة يؤدي دورا حاسما في خفض انبعاثات الكربون وتقليص مخاطر التغير المناخي، وذلك من خلال زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل: الطاقة الشمسية والرياح التي ستقلل بشكل كبير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحسين كفاءة الطاقة، وتحسين كفاءة المباني والمركبات بما يقلل من الاحتياج لاستهلاك الطاقة، مع إمكانية التحول التدريجي إلى التنقل الأخضر؛ عبر استخدام وسائل نقل مثل: السيارات الكهربائية" وفق وكالة الأنباء العمانية. -(رويترز)